

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٦٢

الأربعاء، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة  
وغاياتها

التكنولوجي، إن استُخدم على النحو الصحيح، اقتترانا أدوات للسياسة العامة لتوجيه التنمية وتيسير الوصول، أن يعزز العمل في جميع جوانب الخطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ولنأخذ على سبيل المثال الحاجة الملحة إلى معالجة المسائل البيئية. وتتيح الابتكارات التكنولوجية السريعة الفرصة لتعميم الحلول المنخفضة الكربون وإدخالها في مجالات جديدة. ويصدق القول نفسه على جميع أهداف التنمية المستدامة. فمن التكنولوجيات الجديدة للرعاية الصحية إلى النقل الجوي الأكثر أماناً، إلى السياسات الجديدة القائمة على البيانات للإسكان الحضري أو حفظ التنوع البيولوجي، يمكن أن يساعد التقدم التكنولوجي في تحقيق تقدم أسرع وأكثر عمقا في مجال التنمية المستدامة. ومع ذلك، هناك عدم يقين وارتباك مفهومي بشأن هذه المسائل، لا سيما عندما نواجه تغييرا سريعا وعدم مساواة عميقة الجذور.

وغني عن القول أن التغير التكنولوجي السريع بالنسبة لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم يعادل التغير السريع في الوظائف. ومن الشواغل الرئيسية على الصعيد العالمي أن التكنولوجيات الناشئة والرائدة تحل محل العمال، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مباشرة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) إن مناقشة اليوم استجابة مباشرة لشواغل الدول الأعضاء بشأن مسألة التغير التكنولوجي السريع والتنمية المستدامة، هي تستند إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي جرت أمس بشأن التعاون والاتصال الرقميين. وتتوجه هذه المناقشات الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لرفع مستوى الخطاب بشأن هذا الموضوع الهام قبل المنتدى السادس لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في أيار/مايو.

وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في مناقشة أمس، فإن التغير التكنولوجي السريع، في المقام الأول والأخير، شيء جيد. غير أنه يجب أن يدار إدارة جيدة وأن يكون في متناول الجميع. ويمكن للتقدم

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وإلنصاف والمرونة والاستدامة، أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا للقيام بذلك.

وبالنسبة للحكومات والنظام المتعدد الأطراف، يجب النظر إلى التغيير التكنولوجي السريع بوصفه عاملاً مسرعاً وأداة لسد الفجوة من أجل بدء ثورة صناعية جديدة في جميع أنحاء العالم، تربط بين بلايين الأشخاص الذين لا يزالون حتى الآن منقطعي الصلة ومحرومين. وتشكل آلية تيسير التكنولوجيا قطعة من اللغز، حيث ترمي إلى معالجة التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتأثيرها على أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، لا تزال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة عنصراً حاسماً في جمع البيانات وتوجيهها إلى منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار، مما يمكن الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، يكون لها تأثير مباشر على تنفيذ جهود أهداف التنمية المستدامة. ويسرنى أن أشير إلى أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات أعدت أيضاً نتائج بشأن آثار التغيير التكنولوجي السريع على أهداف التنمية المستدامة، عُرضت خلال دورات مخصصة للمنتدى في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، فقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. واستشرافاً للمستقبل، سيقدم فريق خبراء نتائج جديدة خلال دورة مخصصة للمنتدى عام ٢٠٢١ في ٥ أيار/مايو. ويؤمل أن تنطوي تلك النتائج على تقييم للتكنولوجيات الرائدة السريعة في ضوء جائحة كوفيد-١٩، مع الاعتراف بالدروس التي استخلصتها البلدان التي استخدمتها في سياق تصديها للجائحة.

وكما قيل خلال المناقشة التي عقدناها أمس، فإننا أمام منعطف تاريخي. وستشكل الطريقة التي نختر بها تحقيق الانتعاش العالم لأجيال قادمة. إن التقدم التكنولوجي أداة قوية ومتغيرة باستمرار في جهودنا لمكافحة الفقر وتمكين النساء والفتيات وتحقيق السلام والاستقرار للمحتاجين. ويجب أن نتعلم كيفية الاستفادة من تلك التكنولوجيات وتسخيرها في كل مكان إذا أردنا الاستفادة منها استفادة كاملة. وفي هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أن مستوى ذكاء التقدم

على فرص العمل وسبل العيش. ويشمل ذلك التقنيات التي تستفيد من الرقمنة والاتصال، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وتقنية سلسلة الكتل وتكنولوجيا الجيل الخامس والطباعة ثلاثية الأبعاد والتشغيل الآلي والطائرات بدون طيار والتعديل الجيني والنانوتكنولوجيا ومصادر الطاقة المتجددة.

وفي حين يميل العمال والسكان عموماً إلى توقع أن تؤدي هذه التكنولوجيات الجديدة إلى الحد من فرص العمل، فإن العكس هو ما يقع في كثير من الأحيان. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تخلق فرص عمل جديدة في القطاعات المبتكرة والناشئة وأن تؤدي إلى قوة عاملة أفضل تجهيزاً وأفضل اتصالاً. ولكن لكي يعود ذلك بالفائدة على الجميع، يجب بذل الجهود لدعم إعادة التدريب، كما يجب دعم القدرات الوطنية والمحلية للتكيف. وفي هذا الصدد، أشيد بالدول الأعضاء والشركاء مثل مايكروسوفت على إعلاناتهم وبيانات الدعم التي أدلوا بها في المناقشة الرفيعة المستوى. وستساعد هذه الجهود على تعزيز النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن تمكين الشباب على الصعيد العالمي.

وكما أكدت خلال اليومين الماضيين، يجب أن يكون سد الفجوة الرقمية أولوية ونحن نتعافى من الوباء العالمي. وما من سبيل إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا يشمل الإسراع في توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات والرقمنة على الصعيد العالمي. ووفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، لا يستخدم الإنترنت سوى ٥٤ في المائة من سكان العالم، الغالبية العظمى من الأشخاص الذين لا يمكنهم استخدامه يقيمون في أقل البلدان نمواً. وإذا أردنا أن نحافظ على التزامنا بأن لا نترك أحداً خلف الركب وأن نستعيد الزخم الذي فقدناه خلال الجائحة العالمية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فيجب أن يكون بدء العمل بشأن الفجوة الرقمية في صلب جهودنا. وقد أدت الجائحة العالمية إلى تسريع استخدام الأدوات الرقمية وأكدت اشتداد الفجوة الرقمية. ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن نضمن أن تتسم جهودنا في مجال الانتعاش بالإدماج

وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن نتذكر أن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩ يعترف بالتكنولوجيا باعتبارها أحد المسارات التحويلية الرئيسية الأربعة للتنمية المستدامة. ويجب أن نعكس الاتجاه الذي تميل التكنولوجيا من خلاله لأن تصبح سببا لحدوث فجوات وتحويلها إلى وسيلة لإزالة الفجوات وأداة لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن نهدف إلى تصييق الفجوة الرقمية وتبني الابتكار التكنولوجي وجعل التكنولوجيات ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع. ويجب تسخير أوجه التقدم في التكنولوجيات الجديدة من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان ودخلها وتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود اللازمة لمواجهة أي صدمات نظامية في المستقبل.

إن العلم والتكنولوجيا يمثلان دعامة هامة في تطورات نيبال إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتعطي سياستنا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٥ وإطار نيبال الرقمي لعام ٢٠١٩ والسياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، جميعها، الأولوية لاستخدام التكنولوجيات في تحقيق أهداف التنمية. وتضع تلك الصكوك الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية والحفاظ على البيئة والحد من الكوارث في صميمها. وأدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحراز تقدم ملحوظ في مجالات البحث والطاقة وتقديم الخدمات العامة والتعليم والإعلام والاتصال. وقد زاد من مشاركة الناس في الشؤون الوطنية وعزز رفاههم ومكثهم. وأطلق رئيس وزراء بلدنا مؤخرا خدمة مبرو كيتا، هي خدمة على الإنترنت يمكن للمواطنين من خلالها الحصول على الخدمات المتصلة بالأراضي دون الحاجة إلى زيارة المكاتب الحكومية. وتتمثل خطتنا في تزويد ٨٠ في المائة من السكان بإمكانية الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موعد أقصاه عام ٢٠٢٥.

وتماشيا مع خطتنا للتخرج من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٢٦، تُبذل جهود لتعزيز استخدام التكنولوجيات للنهوض بالإنتاجية والفرص التعليمية والوعي الصحي والاجتماعي، فضلا عن تقديم

التكنولوجي يتحدد بالسياسات التي نضعها لتسخيرها. ولذلك، أحدث الدول الأعضاء على التفكير في تلك المسائل ذات الصلة وتقديم مقترحات وحلول قوية، أشكرها على مشاركتها في مناقشة اليوم وعلى تقديم دعمها وأفكارها وحلولها للمناقشة الرفيعة المستوى بشأن التعاون الرقمي والاتصال الرقمي.

**السيد باراجولي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن أثر التغيرات التكنولوجية السريعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. كما أن وفد بلدي ممتن على عقد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن التعاون الرقمي والاتصال الرقمي التي جرت أمس.

إن التغيرات الكاسحة في التكنولوجيا هائلة، من حيث النطاق والسرعة. وقد أثرت علينا جميعا، كأفراد ومجتمعات وأمم. ووسعت وتيرة الثورة الصناعية الرابعة سبل زيادة الترابط وتعزيز الإنتاجية وتحقيق الرخاء والنهوض بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا وضعت العلم والتكنولوجيا والابتكار في صدارة الأنشطة البشرية. وتراوحت التكنولوجيات الحديثة بين البحوث الطبية والإنجازات في مجال اللقاحات ونماذج التعلم على الإنترنت والتكيف في أساليب العمل، أسهمت في تخفيف المصاعب واحتواء الأزمة قدر الإمكان. غير أن ذلك زاد من ترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل من خلال الكشف عن حقيقة أن الأثر التحويلي للتغير التكنولوجي لم يكن حقيقة واقعة إلا لحوالي نصف سكان العالم النامي. وتتفاقم التحديات التي تواجه العمال اليديين والعمالين في مجال الخدمات وعدد من الفئات السكانية الضعيفة.

ومن المفارقات المؤسفة أن سرعة التغير لا تُقارن إلا بمدى الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع في حالة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، نود أن نرى مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا يعمل كمؤسسة ذات موارد جيدة يمكنها حقا أن تساعد الدول الأعضاء على نطاق واسع في استخدام العلم والتكنولوجيا في مساعيها الإنمائية.

وينبغي النظر إلى جميع هذه العمليات من منظور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي قياس أثرها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وقد استخدم الذكاء الاصطناعي والبيانات الكلية، أثناء الجائحة، لفحص المرضى. وتمكنا من تتبع حالات المرض وتحديدتها والتنبؤ بتطورها وتقييم مخاطر العدوى. ونرحب بكون العلم قد أنتج بالفعل لقاحات ضد مرض فيروس كورونا. ولكن ما زال يساورنا القلق أيضا إزاء عدم تكافؤ فرص الحصول عليها.

والبلدان والشعوب لا تتكيف مع هذه التغيرات بنفس الوتيرة. ولم تقاوم الجائحة من أوجه التفاوت الهيكلية القائمة فحسب، بل وسعت كذلك الفجوة الرقمية. فلا يزال ما مجموعه ٣,٦ بلايين شخص، أي أكثر من نصف سكان العالم، غير موصولين بشبكة الإنترنت. وأقل البلدان نموا هي أقل البلدان توصيلا بالإنترنت، حيث لا تتجاوز نسبة سكانها الذين يستخدمون الإنترنت ١٩ في المائة. وبدون التعاون على التكيف مع التغيرات، ستتوسع الفجوة الرقمية، لا سيما في أقل البلدان نموا وفيما بين الفئات الضعيفة والمهمشة. ويتم التكيف التكنولوجي كذلك بأوجه عدم المساواة بين الجنسين. فقد تلقى الفتيان والرجال تشجيعا ودعما أكبر مما تلقته البنات والنساء في دراسة التكنولوجيا والعلوم أو الهندسة والرياضيات. وحدثت زيادة هائلة في وتيرة الأنشطة على الإنترنت، على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية. وتمكن الكثيرون منا من التكيف، لكن للأسف، تخلف الكثيرون عن الركب. فلذلك من المهم النظر في كيفية مواكبة وتيرة التغير التكنولوجي السريع إذا كانت شريحة كبيرة من السكان لا تتمكن حتى من الحصول على الإنترنت. واليوم أصبح الشمول الرقمي للجميع أكثر أهمية من أي وقت مضى. فيجب أن يكون الوصول إلى الإنترنت والأجهزة منصفا وآمنا، هو يتطلب المهارات الرقمية اللازمة.

والتكنولوجيا في حد ذاتها ليست الحل لأمراض اليوم. ويجب أن تستخدم لكفالة رفاها الجماعي. لقد استمع وفد بلدنا عن كتب إلى البيانات التي أدلى بها خلال المناقشة الرفيعة المستوى التي جرت أمس بشأن التعاون الرقمي والاتصال، سيبيدي اهتماما مماثلا في منتدى

الخدمات بفعالية وإقامة حكم رشيد. وسيكون من المهم للغاية في هذا الصدد تعزيز مستوى الدعم والتعاون الدوليين.

في الختام، أود أن أؤكد أن توسيع نطاق التعاون الإنمائي ونقل التكنولوجيا إلى العالم النامي لتسخير قوة التكنولوجيا هما أداتان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**السيد ريوس سانثيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** تأخذ المكسيك الكلمة في مناقشة اليوم لأن أثر التغير التكنولوجي السريع على أهداف التنمية المستدامة لم يكن قط أكبر مما هو عليه الآن. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧/٧٣.

خلال السنوات القليلة الماضية، ازداد اهتمام الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى على السواء بدراسة أثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة. وقد عقدنا عدة مناقشات بشأن التكنولوجيا ونُشر عدد من التقارير عن هذه المسألة. والتقرير الأكثر أهمية هو خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام من أجل التعاون الرقمي (A/74/821)، التي تتضمن توصيات بشأن الاتصال الإلكتروني العالمي والمنافع العامة الرقمية والشمول الرقمي وبناء القدرات الرقمية والذكاء الاصطناعي، التي تسلط الضوء أيضا على التحديات والفرص في الثورة التكنولوجية الجارية. ونرحب بقرار الأمين العام إنشاء مكتب مبعوث الأمم المتحدة المعني بالتكنولوجيا وببدء عمله الفعلي.

ولا يمكن إنكار أن التقدم في العلم والتكنولوجيا والابتكار قد حفز التغير التكنولوجي السريع في السنوات الأخيرة. وتُظهر التطورات في التكنولوجيا المتطورة إمكانات هائلة للتنمية المستدامة. وهي تشمل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الحيوية والبيانات الكلية والطباعة ثلاثية الأبعاد وتقنية سلسلة الكتل وإنترنت الأشياء. فعلى سبيل المثال، عندما يقترن الذكاء الاصطناعي بالروبوتات، يمكنه أن يجعل الإنتاج والعمليات التجارية أكثر كفاءة، في حين تسمح الطباعة ثلاثية الأبعاد بإنتاج الكميات الصغيرة على نحو أسرع وأقل كلفة، فضلا عن تسريع استحداث نماذج أولية جديدة للمنتجات.

الوصول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين إمكانية الوصول بأسعار معقولة وغير تمييزية إلى التكنولوجيا والاقتصادات الرقمية، بما في ذلك في المناطق الريفية، تمكين نقل التكنولوجيا وتقاسم أفضل الممارسات لنماذج تسيير الأعمال.

ثانياً، يجب أن نحسن التكنولوجيا بتعزيز وتمكين نظام إيكولوجي شامل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. فمثل هذا النظام الفعال والشامل، بوصفه وسيلة رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يكتسي أهمية بالغة. ولذلك فمن الضروري صوغ سياسات تحسن قدرات المجتمعات على التكيف وتكفل تمتع الجميع بفوائد التكنولوجيا الجديدة. ويشمل ذلك تحسين المهارات الرقمية ومحو الأمية. كما يلزم توفير التمويل المناسب لبناء هياكل أساسية صلبة وتحسين الوصول الرقمي من خلال توفير الكهرباء والتوصيل بالشبكة بأسعار معقولة.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نخفف من الأثر السلبي للتكنولوجيا وأن نعزز السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. فيجب علينا أن نعالج العواقب السلبية للتكنولوجيا مثل تشريد العمالة والشواغل المتعلقة بأوجه عدم المساواة والخصوصية والأمن السيبراني. ومن الضروري كذلك التغلب على انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة عن جائحة مرض فيروس كورونا، الذي يمكن أن يعوق الاستجابات الفعالة في مجال الصحة العامة. إن تأثير التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أحد المجالات الرئيسية التي ستنظر فيها إندونيسيا خلال المناقشة، بصفتها الرئيس المشارك لمنندى العلوم والتكنولوجيا والابتكار لهذا العام. وإندونيسيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع الجمعية العامة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة أن تؤدي المناقشة إلى نتيجة بناءة وملموسة. وتعتبر إندونيسيا الشمولية الرقمية أداة حيوية لتحقيق الاستعادة المثلى من العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة. وأشجع الجميع على المشاركة بنشاط في منندى هذا العام ومتابعته.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية)** استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار الأسبوع المقبل. وستقدم المكسيك - بناء على تلك الحوارات والمحافل المتعددة الأطراف، استجابة للدعوة التي وجهتها للتو - مشروع قرار بعنوان "أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة" يكون الهدف منه النظر في التقدم المحرز والقضايا العالقة المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة. وكذلك شهدنا خلال العامين الماضيين استجابة متعددة الأطراف للمسألة ينبغي أن تقودها الدول الأعضاء. وسيتجاوز مشروع النص التكنولوجي وحدها. وسنسعى إلى التركيز تحديداً على التكيف مع التغيير التكنولوجي السريع وآثاره العملية الشاملة على خطة عام ٢٠٣٠. وستكون المفاوضات مفتوحة وشاملة وشفافة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء المفاوضات بالوسائل الإلكترونية يبين كيف اضطررنا جميعاً للتكيف في المقر. ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة البناءة في الأيام المقبلة لتشكيل رؤية شاملة بشأن التغيير التكنولوجي السريع.

**السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم المهمة والحسنة التوقيت. لقد أعطت الجائحة زخماً جديداً للتحول الرقمي الجاري بالفعل في العديد من مجالات العمل والتعليم والابتكار وتقديم الخدمات. وقد أدى التغيير التكنولوجي السريع دوراً رئيسياً في التصدي لأثر الجائحة وتيسير الانتعاش الاقتصادي. وهو يؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكنها كشفت في الوقت نفسه عن أوجه عدم مساواة ونقاط ضعف من المرجح أن تتفاقم في هذه العملية، بسبب الفجوة الرقمية.

وفي هذا السياق، أود أن أشاطركم ثلاث نقاط ذات صلة. أولاً، إن سد الفجوة الرقمية من ضمن المساعي التي يمكن تحقيقها عند القيام بها بشكل مشترك. فنحن بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي ومتعدد أصحاب المصلحة من أجل تحسين القدرات المحلية والنهوض بتعميم التكنولوجيا الرقمية. وينبغي أن يركز نهج أصحاب المصلحة المتعددين، من بين أمور أخرى، على تطوير وتحسين إمكانية الاستفادة من هياكل أساسية رقمية عالية الجودة ودعم نماذج الأعمال التجارية التي ستؤدي إلى إيجاد فرص العمل ورقمنة القوى العاملة وتيسير

وأود أن أعتتم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء الـ ٦٧، اعتباراً من آخر إحصاء، التي قدمت مشروع القرار الهام هذا، نأمل مخلصين أن ينضم إليها الآن المزيد قبل اعتماده. ومن الأهمية بمكان أن ننقل رسالة قوية من الجمعية العامة عن دعمها القاطع للجهود الرامية إلى الوقاية من الغرق على الصعيد العالمي. وأود أيضاً أن أشكر فريق الأصدقاء المعني بالوقاية من الغرق، الذي قدم دعماً رئيسياً في دفع هذا الجهد قدماً على مدى العامين الماضيين، تعزيز الوعي والعمل بشأن هذا القاتل الصامت الذي يمكن الوقاية منه. وعلاوة على ذلك، أود أن أسجل تقديرنا العميق لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمؤسسة الملكية الوطنية لتقارب النجاة على دعمهم وتعاونهم طوال العملية.

وفي العقد الماضي وحده، مات غرقاً أكثر من ٢,٥ مليون شخص بلا داع - بمن فيهم الرضع الذين ينزلقون بصمت في البرك والآبار الذين لا يعودون أبداً من رحلات الصيد والأخوات اللواتي تغمرهن المياه في طريقهن إلى المدرسة - مما يمثل أرواحاً تزهق ووفيات يمكن الوقاية منها على نطاق وبائي. والغرق سبب رئيسي ومهم للوفيات في العالم، إذ يموت غرقاً ٢٣٥ ٠٠٠ شخص كل عام و ٦٥٠ شخصاً كل يوم و ٢٦ شخصاً كل ساعة. وهذه أرقام مذهلة. ويتسبب الغرق سنوياً في إزهاق أرواح يفوق عددها وفيات الأمهات أو الوفيات بسبب سوء التغذية. وهي مسألة تتجاوز الحدود الجغرافية. فأى شخص يمكن أن يغرق، في أي مكان. والغرق يؤثر على دول العالم، بعضها بصورة مأساوية وغير منصفة أكثر من غيرها. وأكثر من ٩٠ في المائة من الوفيات تحدث في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وسجلت أعلى المعدلات في أفريقيا وأكبر الأعداد في جميع أنحاء آسيا، إذ يشكل الأطفال والشباب أغلبية الضحايا - وهم مستقبلنا.

وعلى الرغم من العبء العالمي الذي يشكله الغرق، فإنه يعتبر وباء صامتاً، لا يعترف به ولا تتوفر على ما يكفي من الموارد لمكافحته مقارنة مع تأثيره. إن حتمية اتخاذ إجراء بشأن الغرق ليست أخلاقية أو سياسية فحسب. فالتكلفة الاقتصادية تكلف لا تطاق بنفس القدر. وتقدر التكلفة العالمية بمبلغ ١٤٦ بليون دولار سنوياً وتؤثر في معظمها على

ألفت انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/75/L.76، الذي عمم في إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى". ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثامنة والأربعين المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ولكي تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن مشروع القرار، سيكون من الضروري إعادة النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية)** يذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ أن تحيل البند ٢٤ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتتمكن الجمعية العامة من اتخاذ إجراء عاجل بشأن الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٤/٧٥ بـ).

**البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)**

**القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى**

**مشروع القرار (A/75/L.76)**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/75/L.76.

**السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن أيرلندا وبنغلاديش و ٦٧ من مقدمي مشروع القرار الآخرين، أشرف بعرض أول مشروع قرار على الإطلاق بشأن الوقاية من الغرق على الصعيد العالمي. أشكر السفيرة جيرالدين بيرن ناسون والوفود على إسهامها ودعمها القيمين في وضع الصيغة النهائية لمشروع النص. ويُتترح مشروع القرار في إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال، "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، يرد في الوثيقة A/75/L.76.



ودوليا، يشهد على ذلك التأييد الكبير لمشروع القرار A/75/L.76. إن قيادتنا المشتركة لمشروع القرار مع أيرلندا، هي نفسها دولة جزرية على دراية بالوعد والخطر اللذين تمثلهما المياه، تدل على أنه من خلال العمل معا عبر المناطق وموجزات المخاطر، يمكن إحراز التقدم في الوقاية من الغرق.

ويتضمن النص المعروف علينا بعض التعديلات التحريية التي قامت بها الأمانة العامة. وهي لا تؤثر على مضمون مشروع القرار أو جوهره. ونود أن نشكر بإخلاص جميع الدول الأعضاء على نهجها البناء ومرونتها في الوصول إلى هذه المرحلة وعلى إسهاماتها الهامة طوال عملية التشاور. ويتضمن المشروع النهائي للقرار ١٥ فقرة من الديباجة وسبع فقرات من المنطوق. وفي جزء الديباجة، نعرب عن القلق إزاء حجم المشكلة وحقيقة أنها ظلت إلى حد كبير غير معترف بها، نلاحظ أن الغرق مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية. ونذكر بالاتفاقات الرئيسية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة، القرارات ذات الصلة الصادرة عن جمعية الصحة العالمية، فضلا عن الأطر العالمية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، الخطة الحضرية الجديدة.

وتدعو الفقرات من المنطوق، ضمن جملة أمور، الدول الأعضاء وتشجعها، في سياق حالتها الوطنية، على تعيين جهات اتصال وطنية للوقاية من الغرق، وضع خطط وسياسات وبرامج وطنية للوقاية، سن وإنفاذ قوانين وطنية، إنشاء حملات توعية وتعزيزها، دعم التعاون الدولي والإقليمي، تعزيز البحث والتطوير في مجال الوقاية من الغرق. ويقرر مشروع القرار أيضا أن يعلن يوم ٢٥ تموز/يوليه يوما عالميا للوقاية من الغرق، يحتفل به عالميا كل عام على أساس طوعي. وتدعو منظمة الصحة العالمية إلى تيسير الاحتفال، الذي من شأنه أن يتيح فرصة لإحياء ذكرى الأرواح التي فقدت والتعجيل بالحلول المنقذة للحياة للجمع بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والممارسين في مجال الوقاية من الغرق والمجتمعات المحلية، مع الاعتراف بأن الغرق يمكن الوقاية منه بالفعل من خلال العمل الجماعي.

البلدان المنخفضة الدخل. ولذلك فإن الغرق ليس مجرد إصابة بل هو عدم إنصاف. بيد أننا لم نفقد الأمل بعد. فلا يزال بوسعنا معالجة هذا الاتجاه إذا تصرفنا الآن. ويمكن الوقاية من كل حالة وفاة بسبب الغرق من خلال حلول مجربة ومنخفضة التكلفة، الإجراءات المتعلقة بالغرق تتيح لنا فرصة للنهوض بالعديد من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن للوقاية من الغرق أن تحفز التقدم في إنهاء وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن الوقاية منها، لا سيما في البلدان التي يشكل فيها الغرق سببا رئيسيا لوفاة الأطفال. ويمكن للوقاية من الغرق أن تحمي المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والاستثمار في التحسين والتغذية والتعليم، هو ما نفقد للأسف عندما يموت غرقا كل شاب. وهناك أيضا روابط لتحقيق التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة الأخرى إذا ما اتخذنا إجراءات بشأن هذه الخسائر في الأرواح التي يمكن تجنبها، بما في ذلك الأهداف ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ و ١٣.

وبلدي بنغلاديش يقف في الخطوط الأمامية في مكافحة الغرق. وقد استمرت مسيرة بنغلاديش بشأن الاعتراف بهذه المسألة والتصدي لها لأكثر من عقد من الزمن. ويسعدني أن أبلغكم بأننا نحرز التقدم على غرار العديد من جيراننا في المنطقة الذين عانوا مثلنا من العبء الخطير الذي يمثلته الغرق، لا سيما بين أطفالنا. ونحرز التقدم في وضع خطة وطنية للوقاية من الغرق وفي اتخاذ إجراءات على مستوى المجتمع المحلي في تطوير واختبار وتكييف التدخلات التي يمكن أن تنقذ الأرواح بتكلفة منخفضة نسبيا. ونفعل ذلك بضمان إشراف مقدمي الرعاية على الأطفال الصغار وضمان حمايتهم من الغرق؛ وتركيب حواجز أو سياج حول مصادر المياه المفتوحة مثل البرك والآبار؛ وإتاحة الفرصة للأطفال الصغار لتعلم مهارات السباحة التي قد تنقذ حياتهم؛ وتمكين أفراد المجتمع من إجراء عمليات الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية إذا حدث الأسوأ، الأهم من ذلك، توعية المجتمعات بأن الغرق يمكن الوقاية منه ولا ينبغي الخوف منه. وقد بدأنا نرى بعض أوجه النجاح.

ومن المؤكد أنه يمكن عمل المزيد، نحن ملتزمون باتخاذ إجراء الآن. ونعلم أن آخرين يشاركوننا ذلك الإلحاح والطموح، طنيا وإقليميا

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/75/L.76؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.76 (القرار ٢٧٣/٧٥).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

**السيد سانتياغو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** يسر الولايات المتحدة أن تتضمن إلى توافق الآراء على اعتماد القرار ٢٧٣/٧٥ بشأن الوقاية من الغرق على الصعيد العالمي. فيما يتعلق بالإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، أحيل الجمعية إلى شرح موقفنا على الصعيد العالمي المقدم في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/69/PV.101).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق تعليل الموقف بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)**

**تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**تقارير المكتب**

**التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة (A/75/250)**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إحالة البند ٩٨ من جدول الأعمال إلى اللجنة الأولى. ولكي تتمكن الجمعية من البت عاجلا في تقرير المكتب (A/75/250) هل لي أن

ونود أن نؤكد من جديد أملنا في أن يمهّد مشروع القرار الطريق لزيادة الوعي بشأن الوقاية من الغرق، الأهم من ذلك، التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولم يعد بوسعنا أن نشهد على فقدان الأرواح الثمينة غرقا عندما توجد حلول وتتضح الإرادة السياسية الآن. وقد غاب الغرق والوقاية منه غيابا تاما عن نشاط الأمم المتحدة طيلة السنوات الـ ٧٥ الأولى الماضية. ولكننا نصح هذه الفجوة الصارخة هذا العام. ويمثل مشروع القرار A/75/L.76 اعترافا طال انتظاره بسبب رئيسي للوفيات والحلول والفرص المتاحة للتصدي له. بالنسبة عن السفارة جيرالدين بيرن ناسون وأصاله عن نفسي، أود أن أشكر الجميع بصدق على هذا الدعم، نأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق ساحق في الآراء اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سنشرع الآن في البت في مشروع القرار A/75/L.76 المعنون "الوقاية من الغرق على الصعيد العالمي". وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.76 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية مقدمة لمشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بوتان، بوركينا فاسو، تايلند، تركمانستان، تركيا، توغو، تيمور - ليشتي، الجزائر، جزر القمر، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، دومينيكا، زامبيا، زيمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكامبيون، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موناكو، لايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيبال، النيجر، نيوزيلندا، الهند، هندوراس اليابان



هذا الموضوع في الوثائق المقبلة، لأنه يعدُّ تهديداً حقيقياً وينطوي على إمكانات أيضاً.

وفيما يتعلق بقواعد ومبادئ السلوك المسؤول للدول، فإننا نرى أن وضع قواعد جديدة يشكل أولوية قصوى. ولكننا نلاحظ أن بعض أجزاء التقرير تشدد على نحو مفرط على مسألة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويدل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد التهديدات المرتبطة باستخدامها لأغراض خبيثة، كما يسلم التقرير بذلك، على الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية وتعهدات ملزمة قانوناً بالتوازي مع التقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أهمية اعتماد صك ملزم قانوناً يمكننا من مواجهة التحديات والافتقار إلى سابقة قانونية في مجال الأمن المعلوماتي.

وبالرغم من إشاراتنا بإدراج بعض التعهدات الملزمة قانوناً في قسم الملاحظات النهائية من التقرير، كنا نفضل إدراجها في القسم المتعلق بالقانون الدولي. وهذا أحد توقعات العديد من الدول الأعضاء التي يمكن مناقشتها بعمق في إطار الفريق العامل الجديد ضمن دوره في التصدي للأمن المعلوماتي. وفي القسم الذي يشمل القانون الدولي، نعرب عن تقديرنا للتركيز المستمر على ضرورة التفاهم المشترك بوصفه أساساً لبناء توافق الآراء. ولكن خاب أملنا من حذف الإشارة الوحيدة في النص إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبينما نقدر الصياغة الواردة في الفقرة ٣٤ التي تدعو الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع القانون الدولي والميثاق، كنا نفضل أن يشير التقرير تحديداً إلى التدابير القسرية الانفرادية في ذلك الفرع، لأنها حقيقة تواجه العديد من بلداننا وتحد من تطورها التكنولوجي.

وعلى الرغم من التغييرات التي أدخلت على الفرع المتعلق ببناء القدرات، لم يجر التشديد بأي صورة على أهمية التعاون بدون تمييز مع مراعاة سيادة الدول مراعاة تامة، هي أولوية بالنسبة للبلدان النامية. وإذ ننطلق إلى المفاوضات المقبلة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الجديد، يجب أن ندرك مصالح ومتطلبات جميع البلدان بتناسب حقيقي وأن نبذل جهوداً صادقة في هذا الصدد. وتحقيقاً لهذا

أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر مباشرة في البند ٩٨ من جدول الأعمال في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٤/٧٥ با).

البند ٩٨ من جدول الأعمال (تابع)

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

مشروع المقرر (A/75/L.79)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٩٨ من جدول الأعمال للبت في مشروع المقرر A/75/L.79. وقبل إعطاء الكلمة لتعليقات التصويت أو الموقف أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نكر شكرنا الخالص للسفير لاورر رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي على توجيهاته بشأن الطريق نحو تحقيق توافق آراء تم التوصل إليه بشق الأنفس، الأمر الذي مكننا من تأييد تقرير الفريق العامل (انظر A/75/816) في ٢ آذار/مارس. وأتاح لنا الفريق العامل التوصل إلى عملية فريدة شاملة وشفافة يمكن بموجبها لجميع الدول الأعضاء أن تشارك على قدم المساواة في المناقشات المتعلقة بموضوع يزداد أهمية على الصعيد الدولي.

بينما نشيد بالمرونة والالتزام من جانب معظم الوفود، فضلاً عن الجهود الناجحة التي بذلها الرئيس لمراعاة جميع وجهات النظر، فإن التقرير لم يحقق جميع توقعاتنا. ونحيط علماً بالتغييرات التي أدخلت على الفقرات ٣ و ٧ و ٩ بشأن تكامل المحافل المتخصصة وعلى الفقرة ١٠ بشأن الاعتراف بالمسؤوليات الأساسية للدول. علاوة على ذلك، بينما نقدر إدراج إشارات إلى تطوير قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض العسكرية في الفقرة ١٦، نرى أنه يمكن توضيح

غير الدول، بما في ذلك المنصات الرقمية، من أجل ضمان وتيسير تعاون المنصات الرقمية والشركات عبر الوطنية ذات الصلة مع الدول؛ وضمان تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية حصراً؛ ورفض أي مبرر للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وأخيراً وليس آخراً، ضمان المساواة في مركز جميع المبادرات الوطنية في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المقبل.

وقد حددنا في عدد من المناسبات أن إيران لن تعتبر أبداً أن تجاوز تلك الخطوط الحمراء مقبول. ولكن للأسف، على الرغم من دعواتنا العديدة إلى ضمان أن يعكس التقرير النهائي آراء الجميع، ليس مجرد مجموعة واحدة من الدول الأعضاء، فإنه لم يأخذ في الاعتبار وجهات نظرنا ومطالبنا، كما كان الحال أيضاً بالنسبة لمقترحات حركة بلدان عدم الانحياز.

وكنا نأمل أن يرضي التقرير جميع الدول الأعضاء وأن يحظى بتوافق آراء لا جدال فيه. ومع ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، إذ تنتظر إلى الحالة من منظور استراتيجي وطويل الأجل، إن كانت تشعر بخيبة الأمل إزاء أجزاء التقرير التي ترى أنها غير مقبولة، فإنها لن تكون سعيدة لرؤية هذه العملية العالمية تنتهي بالفشل أو إلى طريق مسدود. ولذلك أود أن أقول إن موقفنا، كما أعرب عنه في الدورة الموضوعية الثالثة للفريق العامل، لا يزال قائماً، أن أقول مرة أخرى إن وفدي، بعد تسجيل اعتراضه رسمياً على أجزاء معينة من التقرير وإعرابه عن قلقه البالغ إزاء الأسباب الكامنة وراء ذلك الوضع غير المقبول، يود أن يوضح أن جمهورية إيران الإسلامية لن تعرقل توافق الآراء بشأن التقرير. ولكن، نظراً للمحتوى غير المقبول لأجزاء معينة من التقرير، فليس أمامنا خيار سوى أن ننأى بأنفسنا عن أي جزء من التقرير لا يتطابق مع موقفنا كما هو موضح في مداوالات الدورة الحالية للفريق العامل المفتوح باب العضوية. وبالتالي، ليس على جمهورية إيران الإسلامية التزام بموجب أية عبارة أو محتوى أو فقرة أو استنتاج أو توصية واردة في التقرير لا تتماشى مع موقفها المبدئية.

الغرض، سيكون من الضروري إجراء المفاوضات فقرة بفقرة، مما سيساعد على تيسير التوصل إلى توافق في الآراء داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملاً بالقرار ٢٤٠/٧٥.

وستظل كوبا ملتزمة التزاماً كاملاً باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية حصراً. ولذلك، فإننا سنرفض أي محاولة لإضفاء الشرعية على عسكرة الفضاء الخارجي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عدائي سرا أو علناً لتقويض النظم السياسية والقانونية للدول.

**السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):**  
لقد أخذت الكلمة لأشرح موقف وفدي بشأن مشروع المقرر A/75/L.79، بشأن التقرير النهائي (انظر A/75/816، المرفق الأول) للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. تؤيد جمهورية إيران الإسلامية هذه العملية المتعددة الأطراف الشاملة للجميع والفريدة والديمقراطية والتاريخية الأولى من نوعها بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

بدءاً من الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية وخلال العملية ما بين الدورتين وحتى دورته الثالثة والأخيرة، قدمت إيران تقاريرها وشرحت الأساس المنطقي وراء مقترحاتها. وخلال هذه العملية، حددنا شواغلنا الحقيقية وصنفتنا المسائل التي تمثل خطوطاً حمراء بالنسبة لنا، بما في ذلك احترام سيادة الدول؛ والامتناع عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وضمان خضوع المنصات والشركات عبر الوطنية للمساءلة؛ وتجنب التوصيات عملية المنحى بدون إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المبادئ؛ والعمل على تقنين وتنفيذ صك ملزم قانوناً وتطوير القانون الدولي الحالي، فضلاً عن المعايير الإضافية لسلوك الدول المسؤول؛ وضمان تعيين المستودعات بشكل غير إلزامي؛ وتطبيق الأخلاقيات والعدالة على مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتشجيع السلوك المسؤول من جانب الجهات الفاعلة من

لسويسرا، بصفته رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، فريقه بأكمله لتيسير المفاوضات في جو من الود والشمولية والشفافية. كما أننا ممتنون للأمانة العامة على دعمها طوال العملية.

لقد أثبت العمل الذي بدأ في عام ٢٠١٨ واختتم اليوم أن الفريق المفتوح باب العضوية كان بمثابة منصة ديمقراطية وشاملة للجميع للنهوض بمناقشاتنا حول المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي بطريقة شفافة وعلى قدم المساواة. وشارك وفدنا في العملية طوال المداولات بصفته الوطنية وكعضو في حركة بلدان عدم الانحياز. للأسف، كما قلنا في الدورة الثالثة والأخيرة المعقودة في آذار/مارس، فإن النص النهائي للتقرير (انظر A/75/816، المرفق الأول) لم يأخذ في الاعتبار بعض الآراء المتنوعة لأعضاء.

وفيما يتعلق بمسائل محددة، أود أن أشير إلى أن تطوير القدرات العسكرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان يمكن شمولها على النحو المناسب. وفيما يتعلق بالتصدي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة ضارة، ما زلنا نعتقد أنه ينبغي وضع قواعد ومبادئ جديدة تتعلق بالسلوك المسؤول للدول، أنه ينبغي أن تنطوي على التزامات وواجبات ملزمة. ونأسف لأن التقرير لم يتضمن إشارة إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يحاول فيه المجتمع الدولي وضع قواعد للسلوك في الفضاء الإلكتروني، لا يمكن فصل تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن مبادئ متعددة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية للدول أو استقلالها السياسي وعن التدخل في الشؤون الداخلية للدول. تشكل هذه المسألة نقطة أساسية يجب معالجتها في المستقبل.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ماكغواير (غرينادا).

السيدة لانو (نيكاراغوا) (تكلت بالإسبانية): نود اليوم أن نعترف بالجهود القيمة التي بذلها السفير يورغ لاوبر وفريقه في قيادتنا على الطريق نحو التوصل إلى توافق في الآراء في ظروف استثنائية خلال عملية دامت سنتين، مكنت البلدان الكبيرة والصغيرة من تبادل الأفكار والمقترحات على قدم المساواة وتحقيق ملكيتنا الجماعية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونود أن ننسب الفضل كاملا لروسيا وجميع البلدان التي دعت إلى نشأة هذا المنبر الفريد والتاريخي والشامل للجميع والشفاف.

وعندما بدأ وفدنا في المشاركة بنشاط في الاجتماعات التشاورية للفريق، كنا نعلم منذ البداية أننا نقوم بعملية طموحة يعوق فيها السعي إلى الكمال تحقيق نتائج إيجابية. ولكننا مع الإرادة السياسية، نجحنا في إيجاد التوازن الذي مكن من تحقيق إنجاز متعدد الأطراف ينبغي محاكاته وتكراره داخل الأمم المتحدة، نظرا لأهمية موضوع يواجه تحديات جديدة كل يوم.

ووفدنا، الذي انضم إلى توافق الآراء، ممتن للمرونة والالتزام اللذين أبدتهما أغلبية الوفود. وسيكون من الأهمية بمكان أن نضمن في المفاوضات المقبلة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الجديد أن تؤخذ في الاعتبار مقترحات دول حركة عدم الانحياز، كذلك كوبا وروسيا والصين وإيران، إلى جانب مصالح جميع البلدان ومطالبها. ونعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان إجراء المفاوضات فقرة بفقرة، مما سيسهل بناء توافق الآراء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار ٢٤٠/٧٥. ويود وفدنا مرة أخرى أن يهنئ جميع الوفود على الروح البناءة التي مكنت من إجراء المفاوضات في بيئة شاملة للجميع، أن يتني على السفير لاوبر لقيادته الحكيمة أثناء العملية، على الرغم من التعقيدات التي انطوي عليها الأمر. وتكرر نيكاراغوا التزامها بعمل الفريق وتعرب عن ارتياحها للنتيجة النهائية بتوافق الآراء.

السيد ريبس هيرنانديز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلت بالإسبانية): يشكر الوفد الفنزويلي السفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٨ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

#### البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

#### مشروع القرار (A/75/L.81)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر لعرض مشروع القرار A/75/L.81.

السيدة آل ثاني (قطر): من دواعي سروري اليوم، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، أن أعرض مشروع القرار A/75/L.81 المعنون "اليوم الدولي للقاضيات"، الذي تولت دولة قطر صياغته وتيسير المفاوضات بشأنه. ويسعدنا أن البلدان التالية، منذ تقديم مشروع القرار، قد انضمت إلى قائمة مقدميه وهي: الأرجنتين، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوكرانيا، باراغواي، باكستان، بنغلاديش، بوتسوانا، تايلند، تركمانستان، تونس، الجزائر، جزر مارشال، جنوب السودان، دومينيكا، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السنغال، سورينام، سيراليون، شيلي، الصين، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا، الفلبين، فييت نام، قيرغيزستان، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، الهند.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار

ونشير بقلق إلى أنه منذ أن بدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية عمله، ازدادت في جميع أنحاء العالم التدابير القسرية الانفرادية المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن كونها أبعد ما تكون عن تسهيل تهيئة بيئة سلمية في الفضاء الإلكتروني، فإن ما تُسمى خطأً بالتدابير توجج المزيد من التصعيد. ولهذا السبب، يأسف وفدنا لأن التقرير لم يتضمن أي ذكر محدد لاستخدام التدابير القسرية الانفرادية، على الرغم من الطلبات المتكررة من مختلف الدول بشأن هذه المسألة. وتتضمّن فنزويلا إلى مجموعة البلدان التي ترى أن من المناسب الاحتجاج تلقائياً بالمادة ٥١ من الميثاق في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، تدعو إلى الاستخدام السلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن نضيف فرعاً مماثلاً إلى التقرير فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويدرك وفد بلدي الصعوبات التي ينطوي عليها إيجاد توازن بين مواقف الأعضاء. ونذكر أنه لا يوجد توازن مثالي. ونفهم أن جميع الأطراف كانت تفضل تحقيق المزيد منه ونذكر أننا لم نتمكن من إدراج جميع المقترحات في الوثيقة. ومن دون الرغبة في المساس بمواقفنا المبدئية، التي أعربنا عنها مراراً وتكراراً والتي تشاطرنا إياها عدة وفود، فإننا لذلك ملتزمون بتحقيق نتيجة تستند إلى توافق الآراء. ولهذه الأسباب، مع مراعاة العمل المقبل الذي يفوض به القرار ٢٤٠/٧٥، قرر وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية تأييد مشروع المقرر A/75/L.79.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف قبل اعتماد مشروع المقرر. وستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/75/L.79 المعنون "تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.79 (المقرر ٥٦٤/٧٥).

منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى الاحتفال باليوم الدولي للقاضيات كل عام بأنسب طريقة من أجل تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع المستويات السلك القضائي.

ختاماً، أود أن أخص بالشكر مرة أخرى وفود الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار، نتطلع إلى انضمام جميع الدول الأخرى. وإننا على ثقة بأن مشروع القرار هو محل توافق ويحدونا الأمل لاعتماده في جلسة اليوم بتوافق الآراء.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية)** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.81 المعنون "اليوم الدولي للقاضيات". وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.81، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، جزر مارشال، جنوب السودان، دومينيكا، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سورينام، سيراليون، شيلي، الصين، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فانواتو، الفلبين، فييت نام، قيرغيزستان، الكاميرون، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، نيبال، النيجر، هايتي، الهند، هندوراس.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.81؟

على الإسهامات القيمة وروح التعاون التي تحلت بها. وأود التنويه بأن مبادرة دولة قطر لتقديم مشروع القرار لتخصيص يوم دولي للقاضيات انطلقت من الاجتماع الثاني الرفيع المستوى للشبكة العالمية لنزاهة القضاء التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الذي استضافته دولة قطر، الذي أطلق مبادرة رائدة لتخصيص يوم عالمي للمرأة القاضية يُحتفل به عالمياً تحت مظلة الأمم المتحدة ويهدف إلى تعزيز حضور المرأة في المجال القضائي تعزيزاً لسيادة القانون.

ويشير مشروع القرار إلى إعلان يوم ١٠ آذار/مارس من كل عام يوماً دولياً للقاضيات. ونرى هذا اليوم الدولي للقاضيات مناسبة سنوية لإعادة التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في المؤسسات العامة، منها القضاء، التزام المجتمع الدولي بأن اتخاذ القرارات التشاركي والتمثيلي على جميع المستويات يتطلب التوازن بين الجنسين. كما يشير مشروع القرار إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان إسهاماً حيوياً في إحراز التقدم لتحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة. ويؤكد على مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، هو أمر بالغ الأهمية.

ويلاحظ نص القرار العدد القليل نسبياً من النساء اللواتي يعملن كقاضيات، بما في ذلك في المناصب القيادية العليا في سلك القضاء. ويشير مع التقدير إلى العمل الذي تقوم به الشبكة العالمية لنزاهة القضاء التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إدماج مسائل تمثيل المرأة في النظم القضائية. كما يؤكد على أن المشاركة النشطة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات هو أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية. ويؤكد أيضاً على الالتزام بصوغ وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ملائمة وفعالة من أجل الارتقاء بمركز المرأة في نظم ومؤسسات العدالة القضائية على صعيد المراتب القيادية والإدارية وغيرها. ويدعو القرار جميع الدول الأعضاء وكيانات



نحو خمس سكان الجزيرة من منطقة الكارثة المباشرة، التي تغطي نحو ثلث الجزيرة. وتتفاقم الثورات البركانية المتفجرة المستمرة بسبب التحديات المتعددة الأبعاد التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأتي قبل ما يُنتظر أن يكون موسم أعاصير نشطة، الذي يبدأ في غضون أسابيع قليلة. وهذه كلها صدمات شديدة خارجة عن نطاق السيطرة المحلية ودليل على ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويشير مشروع القرار المقدم إلى الجمعية اليوم إلى ارتفاع الخطر على الصحة العامة بسبب انتشار فيروس كوفيد-19 بين الأشخاص الذين وُفر لهم المأوى داخل الأراضي الوطنية لسانت فنسنت وجزر غرينادين وخارجها على السواء. كما يؤكد على الاحتياجات والتحديات الخاصة لسانت فنسنت وجزر غرينادين والبلدان المجاورة المعنية ويرحب بالمساعدة السخية والفورية التي قدمها أعضاء الجماعة الكاريبية والدول الأعضاء المجاورة الأخرى، فضلا عن الدول الأخرى والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما تلك تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة.

ويدعو مشروع القرار المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الغوثية وزيادة دعمه ويشجع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية على مواصلة المساهمة والاستجابة بسخاء طوال فترة حالة الطوارئ وعملية الإصلاح في سانت فنسنت وجزر غرينادين، كذلك في البلدان المجاورة المتضررة. كما يطلب إلى الأمين العام أن يدعم، في حدود سلطاته، جهود الإصلاح.

أخيرا، تود الدول الأعضاء الـ 14 في الجماعة الكاريبية أن تشكر بإخلاص الوفود الـ 108 التي قدمت، فقا لآخر إحصاء، مشروع القرار على تأييدها الساحق.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.80 المعنون "التضامن مع حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، كذلك مع البلدان المجاورة المتضررة من آثار ثوران بركان لا سوفيريير، تقديم الدعم لهم". وأعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

اعتمد مشروع القرار A/75/L.81 (القرار 75/274).

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 14 من جدول الأعمال.

**البند 73 من جدول الأعمال (تابع)**

**تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

**(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

**مشروع قرار (A/75/L.80)**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية)** أعطى الكلمة الآن لممثلة غيانا لعرض مشروع القرار A/75/L.80 بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

**السيدة رودريغز بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أشرف بعرض مشروع القرار A/75/L.80، المعنون "التضامن مع حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، كذلك مع البلدان المجاورة المتضررة من آثار ثوران بركان لا سوفيريير، تقديم الدعم لهم"، ذلك في إطار البند الفرعي (أ) من البند 73 من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

يعرب مشروع القرار عن بالغ القلق إزاء العواقب الخطيرة للثوران الانفجاري لبركان لا سوفيريير في سانت فنسنت وجزر غرينادين منذ 9 نيسان/أبريل 2021، الذي أدى إلى نزوح السكان وفقدانهم لسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية والأمن الصحي وسبل الوصول إلى البنى التحتية الاجتماعية، إزاء الحاجة الملحة إلى استعادة الأوضاع الطبيعية من أجل السكان. وتجد سانت فنسنت وجزر غرينادين نفسها، منذ أكثر من أسبوعين، في أتون سلسلة من الثورات البركانية المتفجرة في جزيرة سانت فنسنت، هي أزمة ذات أبعاد تاريخية. وقد استلزم الأمر إجلاء



النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.80؟  
اعتمد مشروع القرار A/75/L.80 (القرار ٢٧٥/٧٥).

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار.

**السيدة كنف (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أود أن أعرب، بالنيابة عن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، عن خالص امتناننا لجميع الدول الأعضاء على دعمها القيم للقرار ٢٧٥/٧٥ المعنون "التضامن مع حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، كذلك مع البلدان المجاورة المتضررة من آثار ثوران بركان لا سوفيرير، تقديم الدعم لهم"، الذي اعتمده الجمعية العامة بالإجماع للتو بمشاركة حوالي ١٧٤ دولة في تقديم مشروع القرار.

وكذلك أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للمثلة الدائمة لغيانا، سعادة السيدة كارولين رودريغس - بيركيت، رئيسة تجمع الجماعة الكاريبية، على عرض القرار باسم الجماعة الكاريبية وعلى جهودها في تقديم المساعدة الشخصية. كما إنني ممتنة جدا لكم على جهودكم، سيدتي نائبة الرئيس، بوصفكم سلفها المباشر كرئيسة لتجمع الجماعة الكاريبية، ممثلة دائمة لغرينادا. ونشكر بصفة خاصة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها على تضامنها الأسري. فقد احتشدت بالفعل كل دول الأمريكتين من أجل قضيتنا، نقول شكرا لكم.

تواجه أمتنا، منذ ٩ نيسان/أبريل، كما سمعنا للتو، سلسلة من الثورات البركانية المتفجرة التي دمرت أسلوب حياتنا واقتصادنا. وقد تم إجلاء ما يقرب من خمس سكان الجزيرة إلى مناطق أكثر أمنا، نحن نواجه الآن التحدي الهائل المتمثل في الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير. وفي خضم تلك التحديات الهائلة، التي تزيدها تفاقما جائحة

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/75/L.80، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية - إيران الإسلامية، أيرلندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة - بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغغا، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، الكامرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال،

وأجبر أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص على الفرار. وتسبب نزوحهم في مزيد من الكرب لمنطقة تقاسي بالفعل من أجل مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. والأسوأ من ذلك، كما سمعت الجمعية اليوم، أن بداية موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي تثير إمكانية حدوث أزمة ثلاثية اقترانا باستمرار ثوران البركان.

ويجب أن نتخذ معاً إجراء الآن بغية تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في جمع التبرعات بمقدار ٢٩,٢ مليون دولار وتقديم الإغاثة لشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونفتخر بمشاركتنا في تقديم القرار ٢٧٥/٧٥ والانضمام إلى التوافق في الآراء بشأنه اليوم. ونقف إلى جانب شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين وحكومته، هي شريك قوي في مجلس الأمن. وبالإضافة إلى أقوالنا، نعرب عن تضامننا بالأفعال. فبعد أن أعلن سفير الولايات المتحدة تاغلياليتلا أن الحالة كارثة في ٩ نيسان/أبريل، قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبلغاً أولياً قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصليب الأحمر لتوزيع المساعدة الغذائية الطارئة والإغاثة على الأسر المتضررة. وقدمت الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء لدينا ١٥٠ ٠٠٠ دولار كمساعدات وقدمت الخبرة واللوجستيات والتحليل ودعم الانتعاش. كما قدمت الولايات المتحدة أموالاً لدعم جهود الإغاثة وتوفير الإغاثة الفورية، من الغذاء ومياه الشرب المأمونة إلى معدات رصد البراكين. وهذه مجرد بداية لما سيكون استجابة طويلة الأجل.

وتمثل تلك الإجراءات التزامنا الثابت تجاه أصدقائنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين وإزاء العمل الإنساني. ونؤيد الحد من مخاطر الكوارث لمساعدة البلدان على منع أسوأ الكوارث والتصدي لها عند وقوعها. ونحن ندعم التعاون التقني مع الدول الأخرى لضمان أن تتسم جهودنا بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وسنظل دائماً على استعداد لتقديم المساعدة الإنسانية، سنحث الآخرين على أن يحذوا حذونا، استناداً إلى المبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال. وعندما نعمل معاً، عندما نتخذ نهجاً متعدد الأطراف ومتعدد المخاطر فيما يتعلق بالتصدي للكوارث، يمكننا إنقاذ الأرواح. ويمكننا إنقاذ مجتمعات

مرض فيروس كورونا، التي ظهرت عشية موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي، فإن دعم المجتمع الدولي وتضامنه أمران حاسمان لدولتنا وشعبنا.

إننا نرحب بإطلاق نداء الأمم المتحدة العالمي لتوفير التمويل لسانت فنسنت وجزر غرينادين وجيراننا، نحن ممتنون جداً للدعم الذي تم التعهد به. فبدون التضامن الفوري والمستمر للأمم المتحدة ومنظماتنا الإقليمية ودون الإقليمية وجيراننا والبلدان القريبة والبعيدة، لن تطاق حياتنا وسبل عيشنا على الإطلاق. إننا نشكرهم. وظلت الأمم المتحدة ووكالاتها تعمل بنشاط. وكانت الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي ونظام الأمن الإقليمي والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا ورابطة دول البحر الكاريبي وتحالف الوكالات الإقليمية في الطليعة بجهودهم الرائعة.

ونشيد بالدعم الذي قدمته الدول الأعضاء في الأمريكتين التي احتشدت ولا تزال تحشد قواها دعماً لقضيتنا، كما فعلت دول أخرى كثيرة في المجتمع الدولي قاطبة، نشدد على ذلك. ومن المهم ملاحظة أنه في غضون ٢٤ ساعة من أول مجموعة من الانفجارات البركانية، تلقى رئيس وزراء بلدي مكاملة شخصية من الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وبعد ذلك بيومين، صل منسق الأمم المتحدة المقيم لبربادوس وشرق البحر الكاريبي، مقره بربادوس، على بعد ١٠٠ ميل شرق سانت فنسنت، على متن قارب لأن المجال الجوي كان مغلقاً، يرجع الفضل في ذلك إلى الإصلاحات الجديدة.

وفي الختام، نشكر مرة أخرى أعضاء المجتمع الدولي على تضامنهم، نكرر تأكيد التزامنا القوي بالعمل مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص في عملية الإنعاش في سانت فنسنت وجزر غرينادين، كذلك البلدان المجاورة المتضررة من آثار ثوران لا سوفريير.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** عندما اندلع بركان جبل لا سوفريير بغضب مروع قبل أسبوعين، تسبب في سلسلة من ردود الفعل، مما أثار أزمة داخل أزمة.

وكما سمعنا للتو من السفيرة كنج، فإن هذه الحالة تشكل تحديا كبيرا لشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين. ولا يحتاج المرء إلا إلى إلقاء نظرة على الصور الجوية لفهم الدمار والعجز اللذين يشعر بهما بعض الناس في مواجهة حجم ذلك التحدي. وعلى وجه الخصوص، مع اقتراب موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي، يمكن أن يتحول ذلك العجز إلى يأس، هو أمر مفهوم تماما. ولكن عندما نجتمع في هذه القاعة كمجتمع عالمي للوقوف إلى جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين لمواجهة ذلك التحدي، يصبح الأمر أقل صعوبة. فلنتابع جميعا رعايتنا بصدافتنا وبإظهار قوي للدعم المالي والدعم بالخبرة.

**السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** يسرني أن أراكم تتراأسون أعمالنا، سيدتي نائبة الرئيس. أود في البداية أن أشكر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على القرار ٢٧٥/٧٥، الذي يكتسي أهمية بالغة. وترحب المملكة المغربية باعتماده بتوافق الآراء وبالعدد الكبير لمقدميه، بما في ذلك المغرب. وأود أيضا أن أعرب عن تضامن المملكة المغربية الكامل مع حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، كذلك دعمها لحكومات وشعوب البلدان المجاورة، في أعقاب كارثة ثوران بركان لا سوفيريير. وللأسف، لا تزال هذه الكارثة الطبيعية تؤثر تأثيرا ضارا على حياة سكان سانت فنسنت وجزر غرينادين وسائر بلدان المنطقة المتضررة، لا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشريد السكان والوصول إلى الهياكل الأساسية والأمن الغذائي.

وسيكون لمزيج الآثار الخطيرة للكارثة الطبيعية، التي تتفاقم بفعل جائحة مرض فيروس كورونا، أثر خطير على الجهود الكبيرة والمحمودة التي تبذلها سانت فنسنت وجزر غرينادين وبلدان أخرى في المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، تدعو المملكة المغربية إلى تقديم مساعدة واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد لسانت فنسنت وجزر غرينادين وبلدان المنطقة لمعالجة آثار هذه الكارثة الطبيعية. وندعو الأمم المتحدة ووكالاتها، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، المصارف الإنمائية، المانحين الثنائيين، على وجه الخصوص إلى تقديم مساهمات سخية

بأكملها. وهذا ما نفعله هنا من أجل أصدقائنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين وقلوبنا مع الشعب. ونحن فخورون بمشاركتنا في هذا الجهد.

**السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** من الملائم على نحو خاص أن تتولين الرئاسة، سيدتي نائبة الرئيس، في هذه الجلسة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأود أن أشكر الجماعة الكاريبية ووفد الجماعة الكاريبية على عرض القرار الهام الذي تم التوصل إليه اليوم على الجمعية العامة. ويسر المملكة المتحدة أيضا أن تشارط في تقديم القرار ٢٧٥/٧٥. وأشكر السفيرة كنج على ذلك البيان المثير للقلق ولكنه ملهم أيضا. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين في هذا الوقت العصيب. لقد أحدث ثوران البركان دمارا وبؤسا إنسانيا، تتطلب الحالة اهتمامنا المستمر إذ لا يزال البركان في حالة ثوران نشط.

وفي كوارث من هذا النوع، فإن نهج المملكة المتحدة يستند إلى مبدأ رئيسي، هو أن العمل المبكر ينقذ الأرواح. ولذلك، فقد تصرفنا بسرعة لتوفير الدعم الحيوي للوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، مما مكن من التعبئة الفورية لأفرقة الدعم الإقليمية والإمدادات العاجلة لجهود الإغاثة الأولية. وقد منحنا هذا الشهر مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي لمساعدة ما يقرب من ١٣ ٠٠٠ شخص شردهم البركان على تلبية احتياجاتهم الفورية من التغذية والنظافة الصحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للأشهر الثلاثة المقبلة. إننا جميعا هنا نعتبر الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، المملكة المتحدة من المانحين الرئيسيين له، قد أدى دورا حيويا في الاستجابة الأولية، إذ وفر الدعم في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يؤدي وظائفه وينبغي لنا جميعا أن نساهم فيه.

وإلى جانب دعم الطوارئ، لدى المملكة المتحدة برنامج مستمر للمساعدة الإنمائية لسانت فنسنت وجزر غرينادين يبلغ مجموعه أكثر من ٥٥ مليون دولار، سيقدم مساهمة حاسمة في تعافي البلد من ثوران البركان في الأجل الطويل، يشمل تمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية، تحديث مرافق الرعاية الصحية، دعم نظم إدارة الكوارث، برامج الطاقة الخضراء وتوظيف الشباب.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي عدم إدراج صياغة جديدة. وقد توصلنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة ونهجها البناء ومرونتها في عملية الاتفاق عليه. ونعوّل على دعمهم المستمر حتى يتسنى لنا مرة أخرى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء على منوال الدورات السابقة.

ويشدد مشروع القرار على أهمية مواصلة السعي إلى بناء عالم خال من الإرهاب، بما في ذلك من خلال التنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإذ يشير إلى مختلف مبادرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في ذلك الصدد، فإنه يدعو الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى مواصلة تفاعلها من أجل التنفيذ المتسق والشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويدعو أيضا إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، فضلا عن تعزيز اتصالاتها المباشرة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وأخيرا، يشجع كلا المنظمين إلى مواصلة دراسة السبل الممكنة لزيادة تعزيز تفاعلها في ميدان حفظ السلام.

ومنذ توقيع معاهدة الأمن الجماعي، تحولت منظمتها إلى هيكل متعدد المهام وربما يوفر استجابة كافية لمجموعة كبيرة من التهديدات والتحديات في نطاق مسؤوليته. وهي ملتزمة بمواصلة العمل بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت منظمة أساسية للتصدي لمسائل الأمن بجميع أبعاده في المنطقة. ونحن مقتنعون بأهمية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي لتعزيز أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها.

ختاما، أود باسم الدول الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي أن أشكر ممثلي جميع الدول الأعضاء على مشاركتهم النشطة طوال عملية الاتفاق على مشروع القرار، أعرب عن تقديرنا للوفود التي أصبحت من مقدمي مشروع القرار. وندعو أولئك الذين لم ينضموا بعد إلى قائمة مقدمي مشروع القرار إلى أن يفعلوا ذلك الآن.

وسريعة دعما لجهود حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين للتصدي للكارثة وكفالة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

ويشارك المغرب في شراكات متعددة الأبعاد مع سانت فنسنت وجزر غرينادين وبلدان المنطقة عموما في إطار تعاون مثمر ونشط فيما بين بلدان الجنوب. وسنظل إلى جانبها خلال هذا الوقت العصيب، سنواصل بذل قصارى جهدنا لدعم تميمتها الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على أساس أولوياتها.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وبذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال.

#### البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

#### مشروع القرار (A/75/L.78)

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان ليعرض مشروع القرار A/75/L.78.

**السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وقيرغيزستان وكازاخستان وبلدي طاجيكستان - أتشرف بعرض مشروع القرار A/75/L.78 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي".

إن مشروع القرار هذا امتداد تقني للنسخة السابقة، القرار ٣٣١/٧٣ الذي أُعتمد بتوافق الآراء في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩. وقد أردنا مراعاة شواغل الدول الأعضاء قدر الإمكان لأن العنصر الأهم بالنسبة لنا هو توافق الآراء، أيدت أغلبية ساحقة فكرة اعتماد المشروع باعتباره امتدادا تقنيا للقرار السابق. ولهذا قررت الدول الأعضاء في

الوفود المدرجة في الوثيقة انضمت أنغولا والسنگال إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.78.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.78؟  
اعتمد مشروع القرار A/75/L.78 (القرار ٢٧٦/٧٥).

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية)** قبل إعطاء الكلمة لتعليق الموقف بعد اعتماد القرار، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة جاكيس هواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** نقدر التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية. ونود أن نشكر ممثل طاجيكستان على عرضه القرار ٢٧٦/٧٥ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي".

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا التعاون سيكون أكثر فعالية عندما يتسق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولضمان الاتساق في مشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة، من المهم أن تتسق الصيغة المستخدمة في الإشارة إلى الجرائم الدولية مع الصياغة المستخدمة في الصكوك القانونية التي تشرّع لتلك الجرائم. في هذا الصدد وبالنظر إلى الصيغة المستخدمة في الفقرة ٢ من منطوق القرار، تود المكسيك أن تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلاً عن بروتوكولين من بروتوكولاتها التكميلية الثلاثة - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، بخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ولا يتسق استخدام الفعل نفسه "يكافح" - عند تناول الهجرة غير النظامية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص مع البروتوكولات التكميلية الإضافية أو الالتزامات الدولية المتفق عليها مؤخراً بشأن تلك المسائل. ولذلك من المهم التأكيد على أن تهريب المهاجرين لا يماثل الاتجار بالأشخاص. ونظراً لاختلاف الجرائم هناك بروتوكولات منفصلة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/75/L.78. قبل إعطاء الكلمة لتعليقات التصويت أو الموقف أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد ميافوسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** هذا اليوم حزين جداً بالنسبة للقانون الدولي والعلاقات الدولية. اليوم ستؤيد الأمم المتحدة التي أنشئت لصون السلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الدول، تعاونها مع الكتلة العسكرية التي تقودها روسيا: منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي أصبحت مثلاً واضحاً على أدوات السياسة المدمرة التي تستخدمها روسيا في المنطقة. وهي المنظمة التي فشلت في اتخاذ الخطوات الكافية للرد على العدوان الروسي الواسع النطاق على أوكرانيا وجورجيا، الأمر الذي ساهم في تحقيق أهداف روسيا وأولوياتها الإمبريالية. إن من المحزن أنه يجب تنكيرنا بذلك اليوم بعد الحشد العسكري الاستفزازي الذي نفذته روسيا على حدود أوكرانيا والقيود غير القانونية الأخيرة التي فرضتها على حرية الملاحة في البحر الأسود وأعمالها العدوانية تجاه بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتؤيد أوكرانيا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بوصفه أداة هامة للتسوية الفعالة للنزاعات وتعزيز السلام والأمن. إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ليست لخدمة ذلك الغرض. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، ليس بوسع أوكرانيا أن تؤيد مشروع القرار A/75/L.78 وبالتالي فهي تتأى بنفسها عن توافق الآراء على مشروع القرار. وسنصوت معارضين له إذا طلب إجراء تصويت مسجل.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليق الموقف. تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.78 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي". أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى

المتحدة والإسهام في السلم والأمن الدوليين. ولكننا نعتقد أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي لم تصبح جزءاً من منظومة المنظمات الإقليمية العاملة على تحقيق هدف مشترك. ونعتقد بصفة خاصة أن جهود منظمة معاهدة الأمن الجماعي للقضاء على جميع أشكال التهديدات والتحديات في نطاق مسؤوليتها لا تحقق ذلك الهدف.

إن الاتحاد الروسي، بصفته عضواً مؤسساً في منظمتنا، ما زال ينتهج سياسة عدوانية تجاه الدول المجاورة وينتهك سيادتها وسلامة أراضيها ويواصل الاحتلال غير المشروع لأجزاء من أراضيها وعسكرتها وضمها. ولكننا شاركنا على الرغم من ذلك في مشاورات بشأن مشروع النص بروح إيجابية وقدمنا تعديلات على النص. ومن المؤسف أن أغلبية مقترحاتنا ذات الأهمية الحاسمة، لم ترد في النص النهائي. ولهذا السبب نود أن ننأى بأنفسنا عن توافق الآراء بشأن القرار.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للموقف إزاء القرار الذي أُعتمد للتو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ر) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

وأكرر أن من المهم التأكيد على أن تهريب المهاجرين لا يماثل الاتجار بالأشخاص. فهاتان جريمتان متباينتان ولذلك فإن ليهما بروتوكولين منفصلين، الأمر الذي يقتضي استجابات مختلفة لهما. وبالإضافة إلى ذلك لا تعزى جميع أشكال الهجرة غير النظامية إلى تهريب المهاجرين. وبالتالي لا توافق المكسيك على الصياغة الواردة في الفقرة ٢ من القرار الذي اعتمدهنا اليوم. إن الخلط بين الهجرة الدولية وتهريب المهاجرين يضع الهجرة الدولية على قدم المساواة مع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

بالإضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بالإشارات إلى مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي، نؤكد أن نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠١٦ تنظر أيضاً إلى المسألة من منظور الصحة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وستواصل المكسيك دعم جهود التعاون الدولي مع المنظمات الإقليمية وتدعو إلى الالتزام الصارم بالقانون الدولي.

**السيدة خاشيدزي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تود جورجيا أن تشكر البعثة الدائمة لطاجيكستان على قيادتها المشاورات بشأن القرار ٢٧٦/٧٥.

إن جورجيا مؤيد قوي لتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية باعتباره وسيلة فعالة لتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم